

اقتصاد المعرفة وضرورات التنمية الشاملة في البلدان العربية

 الدكتور فريد كورتل

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة الجزائر

ملخص :

تناولت هذه الدراسة الارتباط الوثيق بين تطلعات التنمية العربية واسباب معوقاتها في استخدام أدوات ومستلزمات الاقتصاد المعرفي والتي تمثلت في الانخفاض المستمر بمستوى التعليم وتدني مستوى البحث والتطوير وظهور الطابع البيروقراطي على ما هو مستخدم منها. وعليه فقد تناول البحث رؤيا إستراتيجية لإنجاز مكونات الاقتصاد المعرفي في الوطن العربي وجاء في أساسياتها الاهتمام بصناعة محتوى المعرفة وضرورة إنجازها من قبل القطاعين العام و الخاص.

Abstract:

This study addressed the close connection between the aspirations of arab development and the reasons for their disadvantages in the use of tools and accessories knowledge economy ,which has been in continuous decline education level and the low of research and development and the emergence of the bureaucratic,the components of the knowledge economy in the arab world.

Content knowledge and the need to be completed by the public and private sectors .the study found of conclusions and recommendations enumerated in the latest research.

مجلة منتدى الأستاذ : المديسة العليا للأساتذة في الآداب و العلوم الإنسانية ,سطح المنصورة, 25000, قسنطينة, الجزائر

العائف /الفاكس: 98 29 62 31 (0) 213 00

e-mail :bouhrourh@yahoo.fr / bouhrourh@gmail.com

مقدمة :

تعتبر المعرفة الصفة الاساسية للمجتمع الانساني الراهن، ومن خلالها تحققت معظم التحولات العميقة والمهمة في كل مجالات الحياة، لما لها من علاقة عضوية بتنمية المجتمعات الانسانية، اذ انها احد المكتسبات المهمة للإقتصاد والمجتمع. فبناء القدرات الانسانية وتطويرها باعتبارها العنصر الانتاجي الرئيسي والمحدد الاساسي للإنتاجية انما ينطلق من تطوير كفاءة وقدرات الموارد البشرية .

إن امتلاك وسائل المعرفة بشكل موجه وصحيح واستثمارها بابعادها العلمية الدقيقة من خلال الاستخدام الكثيف للمهارات وادوات المعرفة الفنية و الابتكارية والتقانة (التكنولوجيا) المتطورة لا بد وان يشكل اضافة حقيقية للإقتصاد الوطني وقاعدة للإنتلاق نحو التحول الى الاقتصاد المبني على المعرفة Knowledge – Based Economy .

إن التوجه المعاصر من قبل العلماء والباحثين نحو اعتبار المعرفة ذات قيمة وانها اصبحت العنصر الرئيسي من بين عناصر الانتاج يلقي الضوء على جانب آخر من المعرفة يتعلق بكيفية ادارتها Knowledge Management .

مشكلة الدراسة :

يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال طرح الاسئلة الاتية :

- 1- هل هناك فجوة معرفية بين الدول العربية وبين الدول الصناعية المتقدمة تتمثل بالنقص في مجال انتاج المعرفة ؟ .
- 2- هل يمكن ان يساهم ويعجل الاقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن الدول العربية من اللحاق بمسيرة الثورة المعلوماتية المعاصرة ؟.
- 3- هل سيساهم اقتصاد المعرفة في تكوين المحتوى المعرفي المناسب للدول العربية بما يمكنها من المساهمة العلمية والتكنولوجية، وبالتالي في مواجهة قضاياها التنموية من جهة، ومن جهة اخرى زيادة مشاركتها الدولية والاقليمية ؟.

اهداف الدراسة :

انطلاقاً من اسئلة الدراسة فإن اهداف هذه الدراسة تتلخص بالاتي :

- 1- تحديد المعوقات والصعوبات التي تواجهها البلدان العربية على صعيد الانتاج المعرفي في ظل التطورات التكنولوجية العالمية المتسارعة جداً .
- 2- محاولة تحديد التصورات التي يمكن ان تكون عليها متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة للدول العربية التي تعتبر ذات اقتصادات لم تصل الى مرحلة الكفاية في البناء المعرفي .
- 3- ما هي الكيفية التي تتمكن من خلالها الاقتصادات العربية تكوين المحتوى المعرفي المناسب على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والذي يتمكن من استيعاب التطور التكنولوجي في مختلف الميادين العلمية، لا سيما في مجال التطبيقات العملية كالتطبيقات البرمجية، والانتاج الاعلامي والفني، وفي مجال الاتصالات والمعلومات ... الخ

مفاهيم ومصطلحات الدراسة :

من دراستنا لأدبيات اقتصاديات المعرفة، اتضح لنا ضرورة تثبيت بعض المفاهيم التي نخدم البحث وهدفه والمتسخرمة في هذا البحث ، ومنها ما يلي :

1- الاقتصاد المعرفي :

هو ذلك الفرع من علم الاقتصاد الذي يهتم بعوامل تحقيق الرفاهية العامة من خلال مساهمته في اعداد دراسة نظم تصميم وانتاج المعرفة تم تطبيق الاجراءات اللازم لتطويرها وتحديثها .

اذن فالاقتصاد المعرفي يبتدأ من مدخل عملية انتاج وصناعة المعرفة ويستمر نحو التطوير المرتكز على البحث العلمي منطقياً تحت اهداف استراتيجية يسعى لتحقيقها من اجل تنمية شاملة ومستدامة.

2- انتاج المعرفة :

ويقصد بها عملية الابتكار والاكتشاف والاختراع او الاكتساب لمعرفة معينة تم القيام باستخدامها ونشرها تم تخزينها .

3- صناعة المعرفة :

هي امتداد لعملية انتاج لمعرفة ، وتتضمن الاساليب التربوية وطرق التدريب وعملية الاستشارات والمؤتمرات والبحث والتطوير وتضطلع بمهمة حمل ونقل المعرفة .

4- ادارة المعرفة :

تمثل الكيفية التي تتم بموجبها توجيه كل ما من شأنه الوصول الى المعرفة وطرق استخدامها والاستفادة منها بشكل هادف. ويمكن القول ان ادارة المعرفة هي شرط جوهري لإنتاج المعرفة في الجامعات والمراكز العلمية والبحثية والتعليمية وفي المصانع والمزارع وورش العمل (انظر د. غالب الرفاعي، تشرين الثاني، 2004، ص 13) .

5- الاقتصاد المبني على المعرفة :

هو ذلك المنهج الذي يُستخلص من ادراك مكانة المعرفة وتقانتها والعمل على تطبيقها في الأنشطة الانتاجية المختلفة، اي انه يعتمد على تطبيق اساليب الاقتصاد المعرفي في مختلف الأنشطة الانتاجية، اي انه يعتمد على تطبيق قواعد الاقتصاد المعرفي في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع يمكن ان نطلق عليه المجتمع المعلوماتي Information Society (انظر في ذلك محمد خضري ، 2004 ، ص 35).

وعليه فإن هذه الورقة البحثية متضمنة لمبحثين وخلاصة لغرض الوصول بالبحث لهدفه وهي :

- 1- واقع هيكل البناء المعرفي في الوطن العربي.
- 2- الاستراتيجية العربية المطلوبة لإنجاز مكونات الاقتصاد المعرفي:
- 1-2 التخطيط لإستراتيجية وطنية تقوم على انتاج المعرفة .
- 2-2 تطوير بنية تحتية تركز الى تكنولوجيا المعلومات .
- 3- الخلاصة والاستنتاجات.
- 4- المصادر .

1- واقع هيكل البناء المعرفي في الوطن العربي

لو بدانا بما ذكرته تقارير التنمية الانسانية العربية لوقفنا على حقيقة درجة التطور المعرفي في الوطن العربي. فقد ابرز التقرير الاول ان احد أهم النواقص في الدول العربية هو موضوع استخدام المعرفة. اما التقرير الثاني فقد كرس بالبحث المعمق لمسائل المعرفة ومجتمع المعرفة، وقيم حال اكتساب المعرفة على صعيدي النشر والانتاج.

ان واقع الحال في البلدان العربية يؤكد حقيقة النقص الكبير في القدرات التي تسببها عدم كفاية نظم التعليم وكذلك انخفاض الاستثمار وبشكل كبير في مجال البحث والتطوير، كما ان استخدام المعلوماتية اقل من اي مكان آخر في العالم.

ان تقرير التنمية الانسانية العربية الصادر في سنة 2002 يؤكد ان ما يحتاجه الوطن العربي هو توافر الارادة السياسية للإستثمار في القدرات البشرية والمعرفية التي بنيت على اسس ضعيفة. كما أكد التقرير الى ضرورة زيادة الانفاق على التنمية لتستفيد قطاعات الصحة والتعليم والبحث العلمي والتقني واعطاء العامل الانساني ما يستحقه من اهتمام. ويمكن ارجاع اسباب النقص في انتاج عناصر المعرفة ونشرها الى الآتي :

1 - انخفاض مستوى التعليم :

بالرغم من التقدم الملحوظ الذي طرا على التعليم في بعض الدول العربية، الا ان مستوى التعليم بشكل عام لم يصل الى حد الكفاية اللازمة لتحقيق الانتقال النوعي نحو محتوى ومضمون معرفي يدفع باتجاه انتاج المعرفة ونشرها. فقد تحقق تقدم كمي في مخرجات التعليم رافقه تدني في التحصيل المعرفي والذي انعكس بدوره في ضعف القدرات التحليلية والابتكارية، وقد كانت النتيجة ضعف في نوعية الموارد البشرية مما ادى الى ظهور فجوة بين الكفاءة العلمية للمتخصصين في مختلف الميادين ومتطلبات كل فترة من الفترات الزمنية المعاصرة لها .

2- انخفاض مستوى البحث والتطوير:

بالإضافة الى ما ذكرناه في النقطة السابقة فإن محدودية عدد وضعف امكانيات مراكز البحث وتدني مستوى ادائها الكمي والنوعي ادت الى عجز واضح تبلور في شكل فجوة حقيقية بين الانتاج المعرفي في الدول العربية مقارنة بمستواه في كثير من بلدان العالم الاخرى. فمخرجات البحث والتطوير دون المستوى المطلوب بكثير، حيث ان حصة الدول العربية مقارنة بمستواه في كثير من بلدان العالم الاخرى. حيث ان حصة الدول العربية لا يتجاوز 1% من اجمالي النشر العلمي في العالم، وعلى صعيد براءات الاختراع المسجلة للدول العربية، فقد اشارت البيانات ان 9 دول عربية سجلت 370 براءة اختراع خلال الفترة 1980 / 1999 . ان هذه النسبة تعتبر منخفضة اذا ما قورنت بدول اخرى ككوريا التي سجلت 16328 براءات اختراع وتشيلي التي سجلت 147 براءة اختراع .

3- غلبة الطابع البيروقراطي :

من بين الاشكاليات المهمة التي تؤثر بشكل مباشر على البحث العلمي وبالتالي على توجهاته وتطويره هي الصيغ البيروقراطية السائدة - على الاخص - في المؤسسات والمراكز البحثية في الدول العربية، فالاهتمام الزائد بالمواقع الادارية والابتعاد عن الانشطة الفاعلة والهادفة في المجال العلمي ادى الى اضعاف التوجه العلمي من خلال تثبيط فاعلية العلماء والباحثين وبالتالي انخفاض نتاجهم العلمي وضعف ما يمكن انتاجه.

4- ضعف التخصيصات المالية:

مما لا شك فيه ان حجم الانفاق المالي يعتبر من العوامل المهمة التي تؤثر على البحث والتطوير . ان نسبة ما يتم انفاقه على البحث والتطوير في الدول العربية لا يتجاوز 0.2% من الناتج القومي، بينما تتراوح هذه النسبة في الدول المتقدمة بين 2.5% و 5% من دخولها القومية، علما بأن 89% من حجم الانفاق على البحث والتطوير في الدول العربية تغطيها مصادر حكومية، وهذا يعني ضعف مساهمة القطاع الخاص.

5- وجود بعض التوجهات المغلوطة لتطوير المعرفة :

ان المقصود هنا هو الكيفية التي تنقل من خلالها المعرفة، فاستيراد المعرفة الجاهزة، اي استيراد وسائل الانتاج لا يعني نقلاً حقيقياً للتكنولوجيا ، وانما هي عملية مؤقتة تزيد من القدرة الانتاجية ثم تتقادم لتصبح بعد ذلك ضعيفة المنافسة في الاسواق مما يتطلب استيراد غيرها.. وهلم جرا. وعليه حتى هذا الاستيراد للمعرفة يحتاج الى عملية تفعيل وتطوير لما يناسب تلك الاقطار وليس مجرد تطبيق ما هو مستورد دون تحوير وتطوير .

2- الاستراتيجية العربية المطلوبة لإنجاز مكونات الاقتصاد المعرفي

ان القرن الحادي والعشرين هو قرن الاقتصاد المبني على المعرفة، كما وان العالم المعاصر يشهد متغيرات كبيرة في ظل التوجه نحو العولمة والخصخصة والاندماجات الاقتصادية، كما يشهد تسارعاً كبيراً في موضوع التطورات التكنولوجية، واخرى فيما يتعلق بتنظيم التجارة عن طريق منظمة التجارة العالمية وعن طريق حماية الملكية و اتفاقية TRIPS الخاصة بالتجارة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

ازاء كل ذلك يصبح موضوع صياغة استراتيجية للعلم والتكنولوجيا امرا على قدر كبير من الهمية لإنجاز تنمية شاملة اقتصادية واجتماعية في البلدان العربية

وبناء على ذلك ، سنقترح النقاط الآتية :

1-2 التخطيط لإستراتيجية وطنية تقوم على انتاج المعرفة :

ان الانتقال نحو مجتمع المعلومات والمعرفة يتطلب اعداد مستلزمات مشروع تقييم اصول المعرفة الوطنية من جانب ، ومن جانب آخر وضع برامج تساعد على تكوين مناخ ايجابي لإنتاج المعرفة بدلاً من استهلاكها، أي ابتكار وابداع المعرفة وليس فقط تلقي واستقبال المعرفة (انظر د.غالب الرفاعي ، 2004، ص ص 12-13) .

ولكي تتكامل رؤية واضحة ازاء هذا الموضوع لا بد من تقريها مع الواقع الاجتماعي لكثير من البلدان العربية، فلو رجعنا الى موضوع التنمية البشرية

والمعلومات وطبعاً لما جاء في تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية في عام 1990 ، والذي طرح مبدأ التنمية البشرية الذي أصبح البديل الأساسي لرؤية التنمية التي تتعادل مع النمو الاقتصادي، فهدف استئصال الفقر لا بد أن يتواصل مع الدور البارز الذي تقوم به تقنيات المعلومات والاتصال ، فهي توفر الأدوات والوسائل المهمة لتحسين الصحة والتعليم وفي نفس الوقت تقدم القنوات الجديدة لنشر المعرفة، وفي هذا الصدد لا بد من الأخذ بعين الاعتبار بأن هناك أحياء وشعوب لا تزال تفتقر إلى أجهزة الهاتف والكهرباء والمياه الصالحة للشرب والمدارس الابتدائية التي تفتقر إلى المستلزمات الدراسية المطلوبة ، فإن عصر المعلومات والمعرفة التي تعيشها البلدان المتقدمة قد يبدو بالنسبة لبعض البلدان الفقيرة وعداً كبعد السماء عن الأرض (د. جمال داود سلمان، 2004، ص 64). حيث أن كثير من المناطق في البلدان العربية ينطبق عليها هذا الوصف ولكن بدرجات متفاوتة .

أذن لو ذهبنا إلى الأبعاد الجوهرية في تنمية بشرية عربية حقيقية سنجد أن التطور في الاقتصاد المعرفي سيعجل في التطور العلمي والتكنولوجي في الاقتصادات العربية، ومن هنا ينبغي الأخذ بنظر الاعتبار عند وضع الخطط التنموية قيام تناسب عقلائي بين أهداف التنمية الاقتصادية وبين حجم الموارد الطبيعية والاقتصادية انطلاقاً من درجة التطور التكنولوجي في العالم ، كما أن التنبؤ بمستوى التقدم التكنولوجي سيحدد إلى درجة كبيرة مستقبل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وبالتالي لا بد من جعل التطور العلمي والمعرفي قطاعاً من قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وعنصراً مكوناً من عناصر التخطيط لهذه التنمية (انظر د. عاكف حلوش، 2005، ص 125).

وفي هذا المجال يمكن أيضاً أن نلقي نظرة على دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص في تطور الاقتصاد المعرفي في البلدان العربية، فمن الملاحظ أن التنمية يصاحبها اتجاه قوي نحو خصخصة مصادر المعرفة وإضفاء الطابع التجاري عليها وما يتزامن مع ذلك من فرض إجراءات قانونية لحماية الملكية الفكرية الخاصة، ومما يدعم هذا الاتجاه هو أن النظام العالمي الجديد الناهض من أجل حقوق الملكية الفكرية يميل إلى أن يركز على الجوانب الاقتصادية لحماية حقوق الملكية الفكرية أكثر مما يركز على اعتبارات المصلحة العامة. وضمن هذا المجال يطرح

راي المطالبين بالديمقراطية المعرفة (حق المواطن في المعرفة) ، وهذا ما يؤكد تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم عام 1998 بعنوان: المعرفة من اجل التنمية. حيث جاء فيه: ان المعرفة ليس على نطاق الصفوة وانما على مستوى الشعب كله هي العامل الحاسم للتنمية .

كما يؤكد التقرير على وجوب التصدي لفجوات المعرفة ما بين البلدان وداخلها ولمشاكل المعلومات التي تضعف الاسواق وتعرقل الاجراءات الحكومية، علماً ان هذه الفجوات هي اكثر حدة في البلدان الاشد فقراً . كذلك ولكن اعتبارها السبب الرئيسي في ذلك الفقر . ويؤكد التقرير ان هناك حوالي 3 مليارات نسمة تعيش على 3 دولارات في اليوم ، ويتركز معظم فقراء العالم في شرق وجنوب شرق آسيا.

يتضح من هذا ان استراتيجية واضحة لا بد ان تنطلق من حقيقة مهمة وهي ان الاقتصادات العربية ذات بنية تحتية ضعيفة واستثمارات محدودة من جانب ومن جانب آخر فإنها تفتقد الى تشريعات وقوانين تواكب التطور التكنولوجي الحاصل في اليابان والدول الاوروبية .

وفي هذا المجال لا بد ان ننظر الى نقطتين مهمتين فيما يتعلق بالتطور التكنولوجي في البلدان العربية. النقطة الاولى تتعلق بتوطين التكنولوجيا ، وهذا يتطلب تمكين العلماء والفنيين من فهم عمليات الانتاج ومواصفات المواد المستخدمة ودفعهم نحو القدرة على تطويرها وتحسينها . اما النقطة الثانية فتتعلق بتوليد التكنولوجيا، أي تمكين العلماء والفنيين على عملية الابتكار للتكنولوجيا الجديدة ومساعدتهم في نشرها وتطبيقها.

2-2 تطوير بنية تحتية تركز الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات :

من المسلم في الوقت الراهن ان المحدد للقوة الاقتصادية في الاقتصاد المعلوماتي هو المعلومات والمعرفة المطلوبة لإبتكار المستحدثات وجعل الانتاج اكثر فاعلية. ومن الملاحظ ان قطاع المعلومات قد نما على المستوى العالمي بمعدل اكثر من 5% بينما كان نمو الاقتصاد العالمي بمعدل اقل من 3% ولذلك فإن هناك تحول من اقتصاد الصناعات الى اقتصاد المعلومات (انظر عبد الهادي ، 1999).

والسؤال الثاني الذي يطرح هنا هو كيف يمكن تطوير بنية تحتية تركز الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان العربية ؟
ان الاجابة باعتقادنا تتكون من شقين :

الاول: تجنب التطوير المجزوء، ونقصد به تطوير قطاع واهمال اخر.
وهذا ما حدث فعلاً عندما توجهت البلدان العربية نحو العناية بالتصنيع واهمال القطاع الزراعي ، مما ادى الى حدوث خلل اقتصادي واجتماعي، حيث غدا الريف مناطق طرد، فيما اصبحت المدن تعج بالاعداد الواسعة من الفلاحين المهاجرين والباحثين عن فرص عمل رخيصة حيث تنعدم الخبرة والمهارة، وبالتالي ادى هذا الى انخفاض الاجور وحدوث البطالة والفقر وباقي مظاهر التخلف الاجتماعي.

الثاني: امكانية انفصال الاطار المعرفي عن التكنولوجي، وهذا من اهم ما يميز منتجات اقتصاد المعرفة عن غيرها، حيث هناك امكانية لفصل الشق المعرفي عن الشق التكنولوجي، وهو توجه جديد، ومما يدعم هذه الفكرة ان كلفة انتاج المعرفة ستقل بفضل تكنولوجيا المعلومات، على عكس ما يحدث بالنسبة لإرتفاع كلفة الشق التكنولوجي لتحويل هذه المعرفة الى منتجات فعلية. ان هذا يعطي فرصة للعلماء والمهندسين في الدول العربية كي يساهموا معرفياً

دون ان ينشغلوا بالجانب التكنولوجي. فعلى سبيل المثال يمكن تصميم الدوائر الالكترونية للشرائح السيلكونية تم تكليف مسابك تصنيع هذه الشرائح بإنتاج التصميمات في صورها المادية. ان هذا لا يعني الاهتمام بالانتاج العلمي واهمال جوانبه التكنولوجية وتطبيقاته العملية وانما هو توازي للجهد العلمي والتكنولوجي (انظر نبيل علي ، آذار 2005).

في الحقيقة، هناك اهمية كبيرة لإعطاء موضوع تطوير بنية تحتية تركز الى تكنولوجيا المعلومات، حيث ان قطاع المعلومات هو القطاع الذي يشمل كل الأنشطة المعلوماتية في الاقتصاد فضلاً عن السلع المطلوبة بهذه الأنشطة. فقطاع المعلومات هو صناعات المعرفة التي تضم التعليم ، البحوث والتنمية، الاتصالات

والآلات المعلومات وخدمات المعلومات. ومن هنا ينبغي النظر الى اقسام المعلومات الآتية :

- صناعة محتوى المعلومات Information content : اصبح محتوى المعلومات هو التحدي الحقيقي القادم ، وهو اهم مقومات مجتمع المعلومات بلا منازع، فقد انصب التركيز الآن على ارساء البنية التحتية الاساسية لمجتمع المعلومات في البلدان العربية ، وهذا ما دفع الدكتور نبيل علي للقول : "المحتوى هو الملك" "Content is the King" في اقتصاد المعرفة (د. محمد حضري، 2004 ، ص 43) . ويجدر الاشارة هنا الى صناعة المحتوى المعلومات تتم عن طريق المؤسسات في القطاعين العام والخاص التي تنتج الملكية الفكرية وبواسطة الكتاب والمحررين... الخ ، وهؤلاء يبيعون عملهم للناشرين والموزعين وشركات الانتاج التي تأخذ الملكية الفكرية الخام وتجهزها بطرق مختلفة ثم توزعها وتبيعها لمستهلكي المعلومات.

- صناعة تسليم (بث المعلومات) Information Delivery : ان هذا القسم من صناعة المعلومات هو مختص بانشاء وادارة شركات الاتصال والبث التي يتم من خلالها توصيل المعلومات، كالشركات التي تدير شبكات التلفزيون وكذلك المؤسسات التي تتولى توزيع محتوى المعلومات كبائعي الكتب والناشرين .

- صناعة معالجة المعلومات Information Processing : وتقوم هذه الصناعة على منتجي الاجهزة ومنتجي البرمجيات.

الخلاصة والاستنتاجات

ان الخلاصة التي يمكن التوصل اليها هي ان المعرفة تعتبر المسالة الحاسمة في تمكين المجتمع العربي من توسيع مجالات اختياراتهم، وتمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الادوات الاساسية للمجتمعات التي تنشأ التقدم المؤسس على الاقتصاد المعرفي المرتكز الاساسي للتحويل الحقيقي نحو استغلال الموارد الطبيعية والمادية، وبالتالي التأسيس لبعده جوهري في التنمية البشرية .

وقد توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات ، اهمها :

I - غياب التبادل الافقي في مجال المعلومات بين البلدان العربية بسبب ضعف البنى التحتية، هجرة الموارد البشرية العربية ، بالاضافة الى

- محدودية حجم الاسواق العربية وعدم استقرارها في اجتذاب رؤوس الاموال .
- 2- هناك فجوة بين مجموعة الدول العربية والجاميع الانسانية في العالم على صعيد الخبرة الادارية للمعلومات والخبرة الفنية وكذلك في مجال القوانين والانظمة المتعلقة بالتطور التكنولوجي الحديث (جمود التشريعات والانظمة والقوانين وعدم مسايرتها للتطور المعرفي).
- 3- عدم وجود استراتيجية عربية (موحدة او شبه موحدة) مناسبة لصناعة محتوى المعلومات وانعكاس ذلك في انخفاض جهود البحث والتطوير والابتكار لهذه الصناعة .
- 4- عدم التناسب بين التحولات في شكل المجتمع العربي فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي والتعليمي والثقافي عموماً والتغيرات والتحولات التكنولوجية المتسارعة على الصعيد العالمي .
- وبناء على الاستنتاجات التي توصل اليها البحث يمكن صياغة التوصيات الآتية :
- I - اعطاء الاهمية القصوى لموضوع اعادة هيكلة التعليم و بكافة مراحله وتقوية البحث العلمي والتطوير والحث على الابتكار من خلال خطط وطنية مدعومة باتفاقيات اقليمية ودولية.
- 2- مواكبة التغيرات التكنولوجية المتسارعة لإستيعاب التطورات المستمرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبقية المعارف الانسانية، ومحاولة ممارستها ميدانياً.
- 3- العمل على ايجاد بيئة مناسبة لبناء صناعة عربية محتوية متناسقة ومكملة للصناعات العالمية ومطورة لها .
- 4- العمل على ردم الفجوة الرقمية من خلال العمل على انتشار الانترنت وزيادة اعداد مستخدميها وعلى اختلاف مستوياتهم.
- 5- العمل على تعليم السكان للغات الحية لتمكينهم على الاطلاع المستمر لما يستجد من طرق ومكونات المعرفة .

6- زيادة الاهتمام بالعلماء والباحثين وجميع الاختصاصات من خلال تحسين مستواهم المعاشي وتمكينهم على التواصل العلمي في بلادهم والعمل على جذب المغتربين منهم بخلق الاجواء المناسبة لهم .

مصادر البحث

اولا : باللغة العربية :

- 1- الرفاعي : أد. غالب عوض ، "اطلالة اكااديمية على ادارة المعرفة" ، مجلة الرابطة ، عدد خاص ، المجلد الرابع ، العددان 3 و 4 ، تشرين الثاني ، 2004 .
- 2- حلوش، د. عاكف نايف ، "اثر التكنولوجيا في تكامل الاقتصاديات العربي في ظل العولمة الاقتصادية" ، مجلة الرابطة، المجلد الخامس، العدد الاول، آذار، 2005.
- 3- عبد الهادي ، محمد فتحي ، "اسس مجتمع المعلومات وركائز الاستراتيجية العربية في ظل عالم متغير" ، اعمال المؤتمر التاسع للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات حول الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات في عصر الانترنت (اكتوبر / 1998) ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .
- 4- نبيل ، علي ، "العرب وعصر المعلومات في علم المعرفة (148) " ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1994 .
- 5- نبيل ، علي ، "تكنولوجيا المعلومات المعلومات وتطور العلم : منظور عربي " ، جريدة الرأي الاردنية ، السبت ، 26 آذار 2005 ، العدد 12605 .

- 6- سليمان ، ا.د. جمال داود، "المعرفة العربية و التنمية " ، مجلة الرابطة، المجلد الرابع، العددان 3 و 4 ، تشرين الثاني ، 2004 .
- 7- خضري ، أ.د. محمد، "متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي ، مجلة الرابطة، المجلد الرابع، العددان 3 و 4 ، تشرين الثاني ، 2004 .
- 8- [http:// www. Arabcin.net /Arabic /5nadweh /print / pivot-4economics-knowledge.htm](http://www.Arabcin.net /Arabic /5nadweh /print / pivot-4economics-knowledge.htm)

ثانياً : المصادر باللغة الفرنسية :

- 9- le Crosnier, Herve l'Economie de l'information dans le contexte des nouvelles technologies. (1997) 11p
<http://www.altavist.com>
- 10- Martinet, Bruno; Marti, Yves-Michel L'intelligence economique; les yeux et les oreilles de l'entreprise. Paris. Les editions d'Organization, 1995. 244p.
- 11- Miede, Bernard. La pensee communicationnelle. Grenoble. Presses Universitaires de Grenoble, 1995, 118p.